الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED
E/ESCWA/EC.9/2024/15
20 November 2024
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة التنفيذية
الاجتماع التاسع
تونس، 18-19 كانون الأول/ديسمبر 2024

البند 15 من جدول الأعمال المؤقت

الخطة البرنامجية المقترَحة لعام 2026

موجز

تتضمن هذه الوثيقة الخطة البرنامجية المقترحة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لعام 2026، وقد وُضِعت في الشكل الذي ستقدَّم به إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في الأشهر المقبلة. لا تقدّم الوثيقة معلومات عن الموارد المطلوبة لأنّ الأمين العام للأمم المتحدة هو وحده المخوَّل إصدار معلومات من هذا القبيل، وذلك في ميزانية الأمم المتحدة البرنامجية المقترَحة التي تستعرضها الهيئات الحكومية الدولية المختصة في الأمم المتحدة تمهيداً لإقرارها من قِبل الجمعية العامة. لذلك، من المحتمَل أن تدخل على هذا الاقتراح تعديلاتٌ أثناء عملية الاستعراض. وتتضمن الوثيقة أيضاً بعض عناصر أداء البرنامج لعام 2024، التي صيغت على أساسها خطة عام 2026.

واللجنة التنفيذية مدعوّة إلى الاطلاع على الخطة البرنامجية المقترَحة لعام 2026 وتقديم التوصيات حسب الاقتضاء.

المحتويات

الصفحة

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2026 وأداء البرنامج لعام 2024 3

التوجه العام 3

برنامج العمل 7

البرنامج الفرعي 1 تغيُّر المناخ واستدامة الموارد الطبيعية 7
البرنامج الفرعي 2 العدل بين الجنسين، والسكان، والتنمية الشاملة للجميع 11
البرنامج الفرعي 3 الازدهار الاقتصادي المشترك 15
البرنامج الفرعي 4 الإحصاءات، ومجتمع المعلومات، والتكنولوجيا 19
البرنامج الفرعي 5 تنسيق العمل على خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة 24
البرنامج الفرعي 6 الحوكمة ومنع نشوب النزاعات 29

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2026 وأداء البرنامج لعام 2024

التوجه العام

الولايات والخلفية

22.1 تناط باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مهمة تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة في المنطقة العربية. وتنبثق هذه الولاية من الأولويات المحددة في قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنها قرار المجلس 1818 (د-55) المنشئ للجنة والقرار 1985/69 الذي عدل اختصاصاتها تأكيداً على البُعد الاجتماعي في مهمتها. وتضم اللجنة في عضويتها 21 دولة عربية.

22.2 ويتيح اعتماد ميثاق المستقبل فرصة حاسمة لإعادة توجيه مسار المنطقة العربية التي لا تزال، ورغم ما تتميّز به من إمكانات ورأس مال بشري، متأخرة على المسار المؤدي إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها السبعة عشر. فالمكاسب الإنمائية التي حققتها المنطقة مكشوفة على المخاطر، من صراعات أدّت في بعض الحالات إلى تبديد ما تحقق من تقدم على مدى عقود؛ وعدم استقرار سياسي واضطرابات اجتماعية؛ وتحديات في الحوكمة والحياة الاجتماعية والاقتصادية؛ وآثار تغيّر المناخ والنظم الإيكولوجية. ويقدّم الميثاق للمنطقة فرصة جديدة لتسخير القوة التحويلية للذكاء الاصطناعي، والابتكار الرقمي، والتحليلات التنبؤية في التصدي للتحديات المعقدة والمترابطة التي تواجهها، بما في ذلك التقلبات الاقتصادية وعدم المساواة الاجتماعية والصراع والمخاطر المتزايدة بفعل تغيّر المناخ؛ ولتتخذ إجراءات حاسمة في تحقيق تطلعات شعوب المنطقة إلى مستقبل مزدهر للجميع، قوامه الازدهار المشترك. وللإسكوا، بحكم ولايتها الإقليمية، مكانة فريدة تمكّنها من دعم مسارات التنمية والأولويات الوطنية، انطلاقاً من خبراتها وأدواتها وشراكاتها، دعماً لحلول ونتائج إنمائية بملكية مشتركة.

22.3 من الناحية التشغيلية، تُقترح إعادة تنظيم هيكلي ليصير قسم إدارة المؤتمرات ضمن قسم التوجيه التنفيذي والإدارة. فعمل قسم إدارة المؤتمرات يجمع بين تقديم المحتوى وإدارة المعارف، وهو يقدّم الدعم الفكري من خلال الخدمات اللغوية وتنظيم الوثائق والمؤتمرات، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من عمل الإسكوا. وتمكّن إعادة التنظيم المقترحة هذا القسم من الاضطلاع على أكمل وجه بدوره في ترسيخ ما تتمتع به الإسكوا من صلاحية للدعوة إلى الاجتماعات، وترك أثر عند الجمهور، والمشاركة على نحو جوهري في برنامج العمل. كما تتماشى هذه الخطوة مع الممارسات المتبعة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، حيث تنضوي خدمات المؤتمرات واللغات عادةً مباشرةً تحت القيادة العليا. وبهذا التغيير، يصير التكامل أوثق مع التخطيط الاستراتيجي ودورات المشاريع في الإسكوا، فتزيد المرونة وتتحسن الاستجابة للاحتياجات البرنامجية للإسكوا. وتضمن إعادة التنظيم الهيكلي الاستفادة من خبرة قسم إدارة المؤتمرات في التواصل وضمان جودة المحتوى والدعم متعدد اللغات وتسخيرها مباشرة في رفد مهمة الإسكوا وترسيخ حضورها وتوطيد تماسكها كمنظمة جوهر عملها المعرفة.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية المؤثرة لعام 2026

22.4 يسترشد برنامج عمل اللجنة لعام 2026 أيضاً بالمبادئ والحقوق العالمية، تماشياً مع ولاياتها، ومع التركيز على تقديم الدعم المتخصص والمناسب للدول الأعضاء في جهودها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وللوفاء بهذا الالتزام، ستواصل الإسكوا الاستفادة من خيارات جديدة في السياسات قائمة على الأدلة، مدعومة بالتحليل، استناداً إلى مجموعة أدواتها التفاعلية والموجهة بالبيانات المستخدمة للنمذجة ومحاكاة السياسات، وما لديها من مستودعات المعارف. كما ستواصل إسداء المشورة الفنية وتطوير القدرات البشرية والمؤسسية، بطرق منها عمليات تبادل الآراء بين الأقران وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الأقاليمي؛ والاستفادة من دورها في الدعوة إلى عقد الاجتماعات لتعزيز الحوار الشامل للجميع على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن حلول إنمائية قابلة للتطبيق؛ والدعوة إلى اتباع نُهج تشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره لتسريع وتيرة التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها، مع دعم منظور المنطقة العربية ووضعه ضمن إطار المعطيات العالمية. وتركز الخطة البرنامجية على التدخلات ذات الأثر الكبير كوسيلة لتحقيق نتائج إنمائية شاملة ومنصفة، يمكن البناء عليها وهي تستجيب إلى الاحتياجات الخاصة للفئات المهمّشة والفئات المعرضة للمخاطر، بما فيها النساء والشباب وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة من جهة، ومن جهة أخرى التحديات المتنوعة والمحدّدة لأقلّ البلدان نمواً والبلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تواجه صراعات، وفقاً لبرنامج عمل الدوحة لصالح أقلّ البلدان نمواً للعقد 2022-2031.

22.5 وعلى النحو المحدد في أهداف برامجها الفرعية الستة، تركز الخطة البرنامجية للجنة على مجالات مثل العمل المناخي والإدارة المتكاملة للموارد المائية؛ والانتقال إلى مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والنظم الغذائية المستدامة، والاقتصاد الدائري؛ والحدّ من الفقر المتعدّد الأبعاد وتوفير الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع؛ وتحقيق العدالة الاجتماعية والعدل بين الجنسين، ودعم التمكين الاقتصادي للمرأة، وتحسين الوصول إلى أسواق العمل، كجزء من الالتزام بعدم إهمال أحد؛ وسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية والتجارية، والقدرة التنافسية في بيئة الأعمال، والفرص المتاحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ وتحسين الوصول إلى مصادر مبتكرة لتمويل التنمية، وإدارة الديون على نحو مستدام؛ واستخدام تكنولوجيا المعلومات والإحصاءات لتحسين توفّر الأدلة وإمكانية الحصول عليها، والشفافية، وإمكانية الوصول إلى المؤسسات العامة، بسبل منها الرقمنة؛ والابتكار والتحول الرقمي؛ والحوكمة، وتقييم المخاطر العابرة للحدود، بما في ذلك الصراعات، والتخفيف من حدّتها، وتعزيز الفعالية والكفاءة في الإدارة العامة.

22.6 وعلى صعيد التعاون مع هيئات أخرى، تحافظ الإسكوا على شراكاتها الاستراتيجية مع جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/لجنة المساعدة الإنمائية، وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، ومع البنك الإسلامي للتنمية، وغيره من المؤسسات المالية. وتعمل على توطيد التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتوسّع نطاق تواصلها مع المؤسسات الأكاديمية ومراكز الفكر ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وتسعى إلى فرص شراكات جديدة كوسيلة لتوسيع الدعم الذي تقدمه اللجنة إلى الدول الأعضاء، بسبل منها ضمان الوصول إلى الابتكار، والتكنولوجيات الجديدة، والمعارف، وفرص التمويل.

22.7 وفيما يتعلق بالتنسيق والتواصل بين الوكالات، كما ورد في قرار الجمعية العامة 72/279، تواصل اللجنة الاضطلاع بمهمتها كمنسق مشارك لمنصة التعاون الإقليمي للدول العربية والائتلافات المواضيعية التابعة لها. وستعمل الإسكوا أيضاً على نحو وثيق مع مكتب التنسيق الإنمائي للأمم المتحدة، ومكاتب المنسقين المقيمين للأمم المتحدة، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، والبنك الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لضمان أن يكون أي دعم مقدّم للدول الأعضاء مفيداً وفعّالاً وحسن التوقيت، متسقاً تماماً مع الالتزامات المحددة في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، مع تجنب ازدواجية الجهود، والتأكد من سد الثغرات.

22.8 وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة البرنامجية لعام 2026 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) ثمّة فرص متاحة كافية لحماية المكاسب في التنمية والاستفادة منها لدفع التقدم نحو تحقيق خطة عام 2030، على الرغم مما يشوب المشهد العالمي والإقليمي والوطني من تقلبات، وما يترتب على ذلك من حاجة متزايدة للعمل الإنساني العاجل وجهود بناء السلام؛

(ب) الدول الأعضاء تحافظ على التزامها بالتعاون في مجموعة من مبادرات التنمية المستدامة، مع التركيز على القضايا العابرة للحدود والتحديات الناشئة؛

(ج) الجهات الشريكة في التنمية تحافظ على التزامها بالتعاون والتنفيذ المشترك للمبادرات الإنمائية، بما في ذلك تحديد أولوياتها، وإيجاد حلول مبتكرة وفرص للتبرعات المحددة الغرض؛

(د) تأهب اللجنة للعمل وقدرتها على التكيف يمكّنانها من الحفاظ على استمرارية تصريف الأعمال، بما في ذلك في ظلّ مخاطر على السلامة والأمن بسبب الصراع، و/أو عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، و/أو الكوارث الطبيعية.

22.9 وتبقى الإسكوا على التزامها بالمساواة بين الجنسين وفقاً لإطار المساءلة العالمي بما يتماشى مع قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2023/11. وبالإضافة إلى تنفيذ نواتج محددة للنهوض بالعدل بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة، تدمج اللجنة منظور المساواة بين الجنسين في أنشطتها وإنجازاتها ونتائجها الأخرى، حسب الاقتضاء. وهي تقوم بذلك بطرق متعددة، منها: دعم الدول الأعضاء في وضع أطر سياسات شاملة ومراعية لاعتبارات الجنسين لمعالجة مجموعة واسعة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وفي بناء قدرات المؤسسات والجهات الوطنية في مجالي العدالة الاجتماعية والعدل بين الجنسين.

22.10 وتماشياً مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، تواصل الإسكوا تقديم توصيات في السياسة العامة للدول الأعضاء والدعوة لاعتماد أطر وطنية تشجع زيادة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم، بما في ذلك تعزيز وصولهم إلى أسواق العمل والبيئات المؤاتية للتمتع الكامل بجميع حقوقهم الأساسية.

22.11 وتعمل الإسكوا على تعميم قضايا كبار السن والشباب في خطتها البرنامجية لتعزيز دورهم كمساهمين فاعلين في تحقيق خطة عام 2030. في هذا السياق، تشجع اللجنة مشاركتهم القيّمة وإشراكهم في حوارات التنمية؛ وتوليد ونشر المعارف الضرورية لوضع سياسات مستجيبة لاحتياجات الشباب وكبار السن؛ وتيسير التعلم من الأقران بين الدول الأعضاء داخل المنطقة وخارجها؛ ودعم الدول الأعضاء في اعتماد وتطبيق سياسات تحمي حقوق الشباب وكبار السن.

أنشطة التقييم

22.12 أطلقت الإسكوا عمليات التقييم التالية في عام 2024، لكنها لم تكتمل قبل وضع الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2026:

(أ) تقييم مهمة التواصل في اللجنة (ألغيت بسبب الافتقار إلى مقيمين مناسبين)؛

(ب) تقييم عملية الإصلاح في الإسكوا (أطلقت في الربع الأخير من عام 2024).

22.13 إلا أن الإسكوا استكملت عملية تقييم (في منتصف المدة) لمشروعها بشأن التعاون الإقليمي للصمود في وجه تغيّر المناخ من أجل التنمية المستدامة الشاملة للجميع. واسترشدت باستنتاجات العملية والتوصيات التي خلصت إليها في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2026. وعلى وجه التحديد، تواصل اللجنة تطوير أنشطتها المتصلة بالمناخ بالاستفادة من التقدم التكنولوجي في بناء القدرات ونشر المعارف، وبتشجيع مشاركة أصحاب المصلحة وتعزيز ملكيتهم للنواتج.

22.14 وفي عام 2026، تجري اللجنة تقييماً لأحد برامجها الفرعية الستة.

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1
تغيُّر المناخ واستدامة الموارد الطبيعية

الهدف

22.15 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في بلوغه هو النهوض بالعمل المناخي ووضع سياسات متكاملة ومستدامة في مجالات أمن المياه والطاقة والغذاء.

الاستراتيجية

22.16 تحقيقاً لهذا الهدف، يرمي البرنامج الفرعي إلى:

(أ) نشر الخبرات الداخلية والتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى وخبراء من خارج المنظمة لتحليل وتقييم أثر الاتجاهات والتحديات؛ ونشر المنتجات المعرفية المتعلقة بمسائل مثل الإدارة المتكاملة والعابرة للحدود للموارد المائية، وتدهور الأراضي، والتنوع البيولوجي، والصناعات الاستخراجية والانتقال العادل إلى طاقة أنظف، ومسارات تحوّل المنظومات الغذائية، والانتقال إلى الاقتصاد الدائري، والعواصف الرملية والترابية، والتكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره، ووسائل تقييم التمويل المناخي، ومنصات المعرفة القائمة على البيانات لزيادة القدرة على تحمل تغير المناخ؛

(ب) إسداء المشورة والخبرة التقنية والسياساتية إلى الدول الأعضاء وبناء القدرات على مستوى المنطقة والبلدان والقطاعات لاستخدام الأدلة والأدوات في إيجاد حلول وتنفيذها، وفي تعميم الاعتبارات المتعلقة بتغيّر المناخ والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والأمن الغذائي في خطط التنمية الوطنية وميزانياتها وإيجاد فرص لتمويل الأنشطة المتعلقة بتغيّر المناخ والتكيف معه؛

(ج) عقد اجتماعات حكومية دولية وهيئات تقنية لتيسير الحوار بين القطاعات وبناء التوافقات والتبادلات بين الأقران من واضعي السياسات والممارسين والخبراء والمجتمع المدني وغيرهم من الشركاء في التنمية من داخل المنطقة العربية وخارجها، بهدف تعزيز التعاون والتنسيق؛ وتشجيع توافق الآراء لوضع أطر معيارية وطنية وعابرة للحدود وإقليمية بشأن الإدارة المستدامة للمياه والطاقة والأراضي؛ وتسهيل الانتقال إلى الاقتصاد الدائري؛ وزيادة فرص الوصول إلى مصادر الطاقة النظيفة والميسورة الكلفة، لدعم سبل العيش المستدامة؛

(د) القيام بأنشطة دعوة لدى الحكومات الوطنية والهيئات الحكومية الدولية الإقليمية وأطراف معنية أخرى، بما في ذلك من خلال دعم الإبلاغ والرصد الإقليميين المتكاملين للتقدم المحرز نحو مقاصد محددة من أهداف التنمية المستدامة؛ وتشجيع الحلول المشتركة وتنسيق المواقف؛ والاستفادة من الشراكات لدعم تنفيذ هذه الالتزامات وتمويلها.

22.17 ومن المتوقع أن يفضي العمل الذي تؤديه الإسكوا إلى:

(أ) اعتماد الدول الأعضاء أطراً سياساتية وطنية واتفاقات إقليمية متصلة بالعمل المناخي واستخدام الموارد الطبيعية وإدارتها على نحو مستدام، وخفض الانبعاثات، والانتقال العادل إلى الطاقة المستدامة ونظم غذائية مرنة تدعمها الزراعة المستدامة؛

(ب) تعزيز التعاون بشأن المسائل المذكورة في الفقرة 22.16 بدعم من شبكات شاملة للجميع وآليات تنسيق تشاركية.

أداء البرنامج في عام 2024

الدول الأعضاء مجهزة على نحو أفضل للإعداد للجولة التالية من المساهمات المحددة وطنياً في إطار التصدي العالمي لتغيّر المناخ

22.18 من المقرر عقد الجولة التالية من المساهمات المحددة وطنياً بموجب اتفاقية باريس في عام 2025. وقد أمدّ البرنامج الفرعي الدول الأعضاء بمساعدة تقنية بشأن هيكل تدفقات تمويلها المناخي، وبتدريب على حساب كلفة التكيّف، وأدوات للحد من المخاطر المتعلقة بالطاقة المتجددة، ومجموعات بيانات مصممة خصيصاً لدعم خطط العمل المناخية. وفي عام 2024، جرى تبادل أفضل الممارسات لتعميم أمن الماء والطاقة والغذاء في المساهمات المحددة وطنياً ضمن خمسة منتديات إقليمية عقدتها الإسكوا أو شاركت في عقدها. وتهدف هذه الجهود إلى تمكين الدول الأعضاء من توسيع نطاق مشاركة القطاعات المعنية وأصحاب المصلحة في إعداد المساهمات المحددة وطنياً، وصياغة برامج تكيّف قائمة على الأدلة إلى جانب أهداف التخفيف من الآثار التي تعتمدها. وبحلول نهاية عام 2024، استفادت ثلاث دول أعضاء (تونس والعراق ولبنان) من منتجات معرفية مكيّفة ومن قدرات محسّنة لإعداد الجولة التالية من المساهمات المحددة وطنياً.

22.19 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.1) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.1
مقياس الأداء

2022 (الأداء الفعلي)	*2023 (الأداء الفعلي)*	*2024 (الأداء الفعلي)*
لم تحدد سوى 11 دولة عضواً احتياجاتها للتمويل المناخي في المساهمات المحددة وطنياً	تمكّنت الدول الأعضاء من الاطلاع على منتجات معرفية بشأن صياغة التزاماتها بالتكيف والتخفيف وتمويل المناخ	استفادت ثلاث دول أعضاء (تونس والعراق ولبنان) من منتجات معرفية مكيّفة أسهمت في تحسين الفهم وزيادة القدرات في الإعداد للجولة التالية من المساهمات المحددة وطنياً

النتائج المقررة لعام 2026

النتيجة 1: الانتقال المستدام إلى مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة الذي يقوم على تحويل قطاع الصناعات الاستخراجية

أداء البرنامج في عام 2024 والهدف المقرّر لعام 2026

22.20 أسهم عمل البرنامج الفرعي في النهوض بالحوارات الوطنية في دولتين عضوين (الأردن والمملكة العربية السعودية) بشأن تحول قطاع الطاقة الاستخراجية، فلم يتحقق الهدف المقرر المتمثل في قيام الدول الأعضاء بصياغة أطر للسياسات الوطنية دعماً لتحول قطاع الطاقة الاستخراجية نحو نظم طاقة ميسورة الكلفة وموثوقة ومستدامة وحديثة. لم يتحقق الهدف بسبب الافتقار إلى الموارد المخصصة الكافية.

22.21 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.2) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف. وتكتمل النتيجة بنهاية عام 2025 لذلك لم يحدد هدف لعام 2026.

الجدول 22.2
مقياس الأداء

2022 (الأداء الفعلي)	*2023 (الأداء الفعلي)*	*2024 (الأداء الفعلي)*	*2025 (الأداء المقرر)*	*2026 (الأداء المقرر)*
تمكنت الدول الأعضاء من الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالصناعات الاستخراجية في المنطقة العربية	تمكنت الدول الأعضاء من الوصول إلى مجموعة من المنتجات المعرفية والأدلة بشأن دور المعادن والمواد الخام في دعم الانتقال في مجال الطاقة في المنطقة العربية	أطلقت دولتان عضوان (الأردن والمملكة العربية السعودية) حوارات وطنية بشأن تحوّل قطاع الطاقة الاستخراجية نحو أنظمة طاقة حديثة وموثوقة ومستدامة وميسورة الكلفة.	تنفّذ دولتان عضوان توصيات في مجال السياسات وأفضل الممارسات من أجل الإنتاج المستدام للمواد الخام البالغة الأهمية	[نتيجة مكتملة]
وُضع إطار استراتيجي وخريطة طريق لإتاحة انتقال عادل وشامل ومنصف وآمن في قطاع الطاقة، على أساس إطار الاقتصاد الدائري للكربون، لدولة واحدة من الدول الأعضاء (الكويت)	قامت الدول بتبادل الخبرات والممارسات الجيدة وبتنسيق الإجراءات الوطنية على المستوى الإقليمي من خلال فريق الخبراء الإقليمي المعني بالصناعات الاستخراجية وكذلك منصة مخصصة ضمن فعاليات أسبوع المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2023			

النتيجة 2: الانتقال إلى نظم غذائية مستدامة

أداء البرنامج في عام 2024 والهدف المقرّر لعام 2026

22.22 أسهم عمل البرنامج الفرعي في قيام دولتين عضوين (الأردن ولبنان) بتقييم المنظومة الغذائية الوطنية، فتم تجاوز الهدف المقرر المتمثل في قيام دولة عضو واحدة بتقييم منظومتها الغذائية الوطنية.

22.23 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.3) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.3
مقياس الأداء

2022 (الأداء الفعلي)	*2023 (الأداء الفعلي)*	*2024 (الأداء الفعلي)*	*2025 (الأداء المقرر)*	*2026 (الأداء المقرر)*
-	تمكنت الدول الأعضاء من الحصول على أداة إقليمية لتقييم الأمن الغذائي	قامت دولتان عضوان (الأردن ولبنان) بتقييم المنظومة الغذائية الوطنية	تضع دولة عضو واحدة إطاراً للانتقال إلى منظومة غذائية مستدامة	تضع دولة عضو إضافية إطاراً للانتقال إلى منظومة غذائية مستدامة

النتيجة 3: الدول الأعضاء تتفق على إجراءات مشتركة لها الأولوية في مكافحة العواصف الرملية والترابية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2026

22.24 تطرح العواصف الرملية والترابية تحدياً ملحاً عابراً للحدود في غرب آسيا بسبب تغيّر المناخ وتدهور الأراضي وندرة المياه. عزّز البرنامج الفرعي قدرة الدول الأعضاء على رصد العواصف الرملية والترابية والتخفيف من حدتها، بعدة سبل منها تنظيم جلسات تدريب، وتوفير أدوات لرسم خرائط جغرافية مكانية وتقييم التغيّرات المتوقعة في تواترها وشدتها، وتسهيل تبادل المعارف من خلال ائتلاف الأمم المتحدة المعني بمكافحة العواصف الرملية والترابية.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

22.25 من الدروس المستفادة للبرنامج الفرعي أن الطابع العابر للحدود للعواصف الرملية والترابية يستلزم تنسيق تدابير الاستجابة والتعاون على المستويين الإقليمي والأقاليمي. ولتطبيق هذا الدرس ينظم البرنامج الفرعي سلسلة من الحوارات السياساتية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، تتزامن مع إطلاق عقد الأمم المتحدة لمكافحة العواصف الرملية والترابية (2025-2034). ويسهم هذا الحيّز في التوصل إلى تفاهم مشترك بين الدول الأعضاء في غرب ووسط آسيا، ما يثري عملية التشارك في إيجاد حلول وتحديد التدخلات ذات الأولوية الرامية إلى تعزيز التأهب والتعاون في التخطيط لمكافحة الآثار السلبية للعواصف الرملية والترابية.

22.26 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.4) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.4
مقياس الأداء

2022 (الأداء الفعلي)	*2023 (الأداء الفعلي)*	*2024 (الأداء الفعلي)*	*2025 (الأداء المقرر)*	*2026 (الأداء المقرر)*
-	-	تمكّنت الدول الأعضاء من الوصول إلى أدوات جغرافية مكانية تساعدها على تحليل العواصف الرملية والترابية	يمكن للدول الأعضاء الوصول إلى منصة الحوار الأقاليمي بشأن العواصف الرملية والترابية	تتوصل الدول الأعضاء إلى توافق في الآراء بشأن الإجراءات المشتركة ذات الأولوية لإدارة العواصف الرملية والترابية في غرب آسيا والمناطق المجاورة

البرنامج الفرعي 2
العدل بين الجنسين، والسكان، والتنمية الشاملة للجميع

الهدف

22.27 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في بلوغه هو تحقيق تنمية اجتماعية منصفة وشاملة للجميع والحد من عدم المساواة والفقر والبطالة بما يتماشى مع مبدأ عدم إهمال أحد.

الاستراتيجية

22.28 تحقيقاً لهذا الهدف، يرمي البرنامج الفرعي إلى:

(أ) تطوير منتجات معرفية وخيارات وحلول في مجال السياسات، تقوم على تحليل الاتجاهات والتحديات وعلى القواعد والمعايير الدولية، والمنظورات الإقليمية بشأن مجموعة واسعة من القضايا المتصلة بالإدماج الاجتماعي والحماية الاجتماعية، والعدالة الاجتماعية والعدل بين الجنسين، والحدّ من الفقر، واحتياجات سوق العمل، والهجرة، والمشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وتمكين المرأة والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة ولا سيما المعرضين للمخاطر؛

(ب) دعم الاستعراضات المقررة للأداء مقابل الالتزامات والاتفاقات العالمية، وتقديم المشورة التقنية والسياساتية وتعزيز القدرات الوطنية لتقييم السياسات والأطر التشريعية القائمة، وتحديد وتفعيل التشريعات والحلول القابلة للتطبيق، وتعميم الحد من عدم المساواة، والمشاركة المتساوية، والحماية والاحتياجات المحددة للمعرضين للمخاطر في خطط وميزانيات التنمية الوطنية؛

(ج) تعزيز المنهجيات والمنافع العامة الإقليمية والأدوات التفاعلية الموجودة، ووضع أخرى جديدة لمحاكاة وتحليل خيارات السياسات وأثرها على مسارات التنمية الشاملة للجميع؛

(د) إشراك الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة في التنمية في حوار للدعوة إلى اعتماد حلول سياساتية والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل المبينة في الفقرة 22.28 (أ)، مع تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وعلى المستويين الإقليمي والأقاليمي والتعلم من الأقران.

22.29 ومن المتوقع أن يفضي العمل الذي تؤديه الإسكوا إلى:

(أ) اعتماد الدول الأعضاء لأطر واستراتيجيات سياساتية وطنية من أجل معالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية وتعزيز العدالة الاجتماعية وزيادة الإدماج الاجتماعي والتمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين، ولا سيما المعرضين للمخاطر، ومشاركة هذه الفئات؛

(ب) تحسين التغطية المتاحة لشعوب المنطقة، ولا سيما الفئات المعرضة للمخاطر، من خلال وضع برامج للحماية الاجتماعية والقضاء على الفقر، وتحسين إمكانية حصولها على فرص العمل اللائق والمنصف.

أداء البرنامج في عام 2024

الدول الأعضاء تعيد تأكيد التزامها بإعلان ومنهاج عمل بيجين

22.30 تمكّن الاستعراضات الدورية لإعلان ومنهاج عمل بيجين البلدان من قياس تقدّمها في الوفاء بالتزاماتها، ومن البحث في التحديات والفرص التي تؤثّر على التنفيذ الكامل لهما. وقد شجع هذا البرنامج الفرعي الدول الأعضاء كافة على المشاركة في الإصدار الحالي من الاستعراض، إذ يوافق هذا الإصدار الذكرى الثلاثين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين.

22.31 وقد زوّد البرنامج الفرعي 10 دول أعضاء، من أصل 18 دولة أجرت الاستعراض، بالخبرة الفنية والدعم في بناء القدرات، بما في ذلك تيسير إجراء مشاورات وطنية مكثفة شملت مختلف أصحاب المصلحة من مشرعين وممثلين للمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية. وبعد ذلك، ساعد البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في وضع الصيغ النهائية من تقاريرها الوطنية. وبموازاة ذلك، تَشارَك البرنامج الفرعي مع جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في قيادة استعراض على المستوى الإقليمي، حُدِّدت فيه الإنجازات والتدابير الرئيسية التي اتخذتها الدول الأعضاء على مدى السنوات الخمس الماضية لتذليل العقبات التي تواجه تنفيذ المجالات الحاسمة الـ 12 لإعلان ومنهاج عمل بيجين. وكذلك، وفي إطار عملية الاستعراض الإقليمي، يسّر البرنامج الفرعي التفاوض بين الدول الأعضاء، ما أدى إلى اعتماد إعلان إقليمي أكّد مجدداً على التزام الدول الأعضاء بإعلان ومنهاج عمل بيجين، بما في ذلك إشراك المراهقات والمسنات والنساء ذوات الإعاقة في تحديد الخطوات ذات الأولوية في المستقبل.

22.32 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.5) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.5
مقياس الأداء

2022 (الأداء الفعلي)	*2023 (الأداء الفعلي)*	*2024 (الأداء الفعلي)*
حددت الدول الأعضاء خمسة مجالات ذات أولوية لتسريع تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، وتحسين وضع المرأة في المنطقة العربية	جرت توعية الآليات الوطنية العربية المعنية بالمرأة بكيفية إجراء الاستعراضات الوطنية، وتعزيز قدراتها على ذلك	أكدت جميع الدول الأعضاء التزامها بإعلان ومنهاج عمل بيجين

النتائج المقررة لعام 2026

النتيجة 1: اتباع نُهج تركز على المهارات لتعزيز فرص الحصول على العمل

أداء البرنامج في عام 2024 والهدف المقرّر لعام 2026

22.33 أسهم عمل البرنامج الفرعي في قيام ثلاث مؤسسات أكاديمية في المنطقة العربية (الجامعة اللبنانية الأميركية، وجامعة البتراء، وجامعة القدس) باستخدام مرصد المهارات في إطار دعمها للخريجين في التخطيط لمسارهم المهني، إلا أن هذه النتيجة لم تحقق الهدف المقرر، وهو قيام 10 مؤسسات أكاديمية باستخدام المرصد لهذه الغاية. وعلى الرغم من أن وتيرة اعتماد المؤسسات الأكاديمية لمرصد المهارات كانت أبطأ من المتوقع، أحرز البرنامج الفرعي تقدماً كبيراً على مقياس الأداء لعام 2025، حيث اعتمدت دولتان عضوان (الأردن وقطر) إطار مستقبل العمل في المنطقة العربية الذي وضعته الإسكوا، بما في ذلك استخدام الذكاء الاصطناعي في إعداد سياسات متصلة بسوق العمل تكون أكثر تفاعلاً.

22.34 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.6) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.6
مقياس الأداء

2022 (الأداء الفعلي)	*2023 (الأداء الفعلي)*	*2024 (الأداء الفعلي)*	*2025 (الأداء المقرر)*	*2026 (الأداء المقرر)*
تمكّن السكان في سن العمل في 4 دول أعضاء (الأردن، وقطر، والكويت، ولبنان) من تحديد فرص العمل المتاحة لهم بناءً على مهاراتهم من خلال مرصد المهارات	أتيح لصانعي السياسات في 11 دولة من الدول الأعضاء الوصول إلى بيّنات تتعلق بالعوامل المؤثرة في سوق العمل (مجموعات المهارات المطلوبة، والشمول)	استخدمت ثلاث مؤسسات أكاديمية في المنطقة العربية (الجامعة اللبنانية الأميركية، وجامعة البتراء، وجامعة القدس) مرصد المهارات في إطار دعمها للخريجين في التخطيط لمسارهم المهني	تضع دولتان عضوان أطر سياسات تهدف إلى تعزيز الوصول إلى سوق العمل	تحصل الدول الأعضاء على تحليلات لاحتياجاتها من مهارات سوق العمل مقارنة مع احتياجات اقتصادات الأسواق الجديدة
		اعتمدت دولتان عضوان (الأردن وقطر) إطار مستقبل العمل في المنطقة العربية الذي وضعته الإسكوا، بما في ذلك استخدام الذكاء الاصطناعي في إعداد سياسات متصلة بسوق العمل تكون أكثر تفاعلاً		

النتيجة 2: اعتماد الدول الأعضاء نهجاً متعدد الأبعاد للحد من الفقر

أداء البرنامج في عام 2024 والهدف المقرّر لعام 2026

22.35 أسهم عمل البرنامج الفرعي في قيام دولتين عضوين (الأردن ومصر) باستخدام دليل الفقر المتعدد الأبعاد، والأداة المساعدة لتقييم دوافع الفقر، بما في ذلك عدم المساواة والإقصاء، ما حقّق الهدف المقرر.

22.36 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.7) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.7
مقياس الأداء

2022 (الأداء الفعلي)	*2023 (الأداء الفعلي)*	*2024 (الأداء الفعلي)*	*2025 (الأداء المقرر)*	*2026 (الأداء المقرر)*
جربت دولة عضو واحدة (دولة فلسطين) نسخة مكيفة حسب السياق الوطني من دليل الفقر المتعدد الأبعاد	اعتمدت دولتان عضوان (الصومال والعراق) نسخة مكيفة حسب السياق الوطني من دليل الفقر المتعدد الأبعاد كأداة لتحليل الفقر	قامت دولتان عضوان (الأردن ومصر) باستخدام دليل الفقر المتعدد الأبعاد، والأداة المساعدة لتقييم دوافع الفقر، بما في ذلك عدم المساواة والإقصاء	تضع دولتان عضوان أطراً للسياسات و/أو استراتيجيات للقضاء على الفقر	تضع دولة عضو أخرى إطاراً للسياسات و/أو استراتيجية للقضاء على الفقر، بما في ذلك الميزانية اللازمة لتنفيذها

النتيجة 3: اعتماد الدول الأعضاء طريقة ترتكز إلى الاحتياجات للتنبؤ بمتطلبات الميزانية للمساعدة الاجتماعية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2026

22.37 غالباً ما تُخصّص لتلك البرامج المبالغُ المالية التي تتلقاها حكومات البلدان النامية من أجل تطوير برامج المساعدة الاجتماعية، ويقرر المانحون مستوى ما يخصصونه من دعم على أساس أولويات كل منهم، وكذلك على أساس ما يتوفر لديهم من ميزانية. ونتيجةً لذلك، تستجيب البلدان المتلقية، في الغالب، بتصميم برامجها على أساس معايير أهلية تبقيها ضمن حدود التمويل الوارد، بدلاً من اتباع نهج استباقي يمكّنها من التفاوض مع المانحين على أساس تقديرات الحكومة لاحتياجات الميزانية للمساعدة الاجتماعية. وقد أجرى البرنامج الفرعي دراسات تشخيصية لتحديد فعالية وكفاءة نظم وبرامج الحماية الاجتماعية القائمة، ودُعمت هذه الدراسات، جزئياً، بتحليل إحصائي بمساعدة التعلم الآلي.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

22.38 الدرس المستفاد في إطار هذا البرنامج الفرعي هو أن زيادة الوصول إلى البيانات، والتمكين من التشغيل التفاعلي بين قواعد البيانات في البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل في المنطقة، يؤسسان

لتطوير تطبيقات ترتكز إلى التعلم الآلي، ومأسسة هذه التطبيقات دعماً لقدرات الوزارات التنفيذية على التنبؤ باحتياجات الميزانية للمساعدة الاجتماعية. وعند تطبيق هذا الدرس، سيقيم البرنامج الفرعي جدوى النهج، بما في ذلك متطلبات تبادل البيانات وترميزها. وبناء على دراسة الجدوى، سيطور البرنامج الفرعي، لدوله الأعضاء، تطبيقاً للتنبؤ يرتكز إلى التعلم الآلي، ويراعي متطلبات هذه الدول، ومن ثم سيختبر البرنامج الفرعي التطبيق، قبل تعميمه على المؤسسات.

22.39 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.8) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.8
مقياس الأداء

2022 (الأداء الفعلي)	*2023 (الأداء الفعلي)*	*2024 (الأداء الفعلي)*	*2025 (الأداء المقرر)*	*2026 (الأداء المقرر)*
-	-	تم تطوير نموذج نظري للتنبؤ المدعوم بالتعلم الآلي لاحتياجات الميزانية لبرامج المساعدة الاجتماعية	يُتاح نموذج أولي للنموذج لدولة عضو واحدة	يتمّ تفعيل إجراءات التنبؤ بميزانية المساعدة الاجتماعية ولوحات المعلومات التشغيلية والمؤسسية في دولة عضو واحدة

البرنامج الفرعي 3
الازدهار الاقتصادي المشترك

الهدف

22.40 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في بلوغه هو تحقيق نمو اقتصادي منصف، وتوسيع الترابط والتكامل الإقليميين، والنهوض بالتنفيذ الفعال لخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية دعماً لخطة عام 2030.

الاستراتيجية

22.41 تحقيقاً لهذا الهدف، يرمي البرنامج الفرعي إلى:

(أ) تطوير وإتاحة منتجات معرفية وأدلة لوضع السياسات المتعلقة بالتجارة واللوجستيات والنقل، بما في ذلك التكامل الإقليمي؛ واعتماد منظور العلوم السلوكية في التنمية، ونظم رصد وتقييم السياسات العامة؛ والتنويع الاقتصادي واستقرار الاقتصاد الكلي؛ والقدرة على تحمل الدين والسياسات المالية، كوسيلة لتعزيز الاستثمار في أولويات التنمية المستدامة؛ وتمويل التنمية، بما في ذلك أطر التمويل الوطني المتكامل، لتعزيز كفاءة الإنفاق العام على أولويات التنمية الوطنية؛

(ب) تعزيز النماذج القائمة لمحاكاة أثر السياسات واستحداث نماذج جديدة وتفاعلية وقائمة على البيانات بشأن التدفقات التجارية والضرائب وإدارة الدين على النحو الأمثل ومبادلة الديون، والنفقات الاجتماعية، ورصد وتقييم الخطط الإنمائية، وتأثير السياسات الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين على الاقتصادات والنماذج الاقتصادية المراعية للسياق؛ وتشجيع تطبيق التكنولوجيات الحديثة، بما في ذلك سلاسل الكتل والذكاء الاصطناعي، لتيسير التجارة والخدمات اللوجستية وتعزيز الإنصاف والكفاءة والفعالية في الإنفاق العام والميزنة؛

(ج) تقديم المشورة والخبرة في المجالين التقني والسياساتي إلى الدول الأعضاء وتعزيز القدرات من أجل استخدام التصورات السلوكية وأدوات النمذجة وأدوات المحاكاة لتقييم التأثير المتاحة لدعم عمليات صنع القرار ووضع السياسات الرامية إلى إيجاد حلول فورية ومتوسطة وطويلة الأجل للتحديات الإنمائية على المستوى الوطني في المجالات المحددة في الفقرة 22.41 (أ)؛

(د) تعزيز التعاون والتنسيق وتبادل الممارسات الجيدة، والدعوة إلى توافق الآراء بشأن الأولويات والمبادرات المشتركة الرامية إلى تحسين التكامل الإقليمي، وتيسير التجارة، وتشجيع إيجاد حلول مبتكرة للديون، وتحسين الكفاءة في الإنفاق العام والميزنة، وتأمين الحيز المالي اللازم لمبادرات التنمية المستدامة.

22.42 ومن المتوقع أن يفضي العمل الذي تؤديه الإسكوا إلى:

(أ) تخطيط التنمية المدعوم بالأدلة، واعتماد الدول الأعضاء أطراً سياساتية للتصدي للتحديات الاقتصادية الهيكلية، وتحسين إدارة الديون والقدرة على تحمّلها، وتعزيز الإنصاف والكفاءة والفعالية في الإنفاق العام والميزنة العامة، وتهيئة الفرص التجارية والتنويع الاقتصادي، بما في ذلك تحسين البيئة التشغيلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير حيّز مالي للاستثمار الاجتماعي في الخدمات الاجتماعية الأساسية وأهداف التنمية المستدامة؛

(ب) زيادة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات الوطنية والإقليمية، وزيادة المشاركة الاقتصادية للأفراد وتمكينهم، بمن في ذلك مَن هم في أوضاع هشة.

أداء البرنامج في عام 2024

تونس تضع برنامجاً لمقايضة الديون مقابل العمل المناخي/تحقيق أهداف التنمية المستدامة

22.43 وسط تحديات تزايد الديون وارتفاع كلفة خدمتها، وتباطؤ الاقتصاد العالمي، ودوامة العجز التجاري، وتغير المناخ، وغير ذلك من المصاعب الشائكة، بات من العسير الحصول على التمويل اللازم للتنمية المستدامة والعمل المناخي. وتثقل هذه التحديات على الميزانيات العامة وعلى الفجوات في التمويل، لا سيما لدى الدول الأعضاء المنخفضة والمتوسطة الدخل، ما يجعلها تولي أولوية كبيرة لتعبئة التمويل من دون تكبّد ديون إضافية. وقد أطلقت الإسكوا مبادرة مقايضة الديون مقابل العمل المناخي/أهداف التنمية المستدامة/تآزر المانحين لدعم الدول الأعضاء في تطوير مبادلات للديون على أساس البرامج، تعزيزاً للحيز المالي المتاح لتمويل العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة. واستناداً إلى الإنجازات السابقة للمبادرة، دعم البرنامج الفرعي دولة عضواً واحدة (تونس) في تفعيل فرقة عمل مشتركة بين الوكالات مكلّفة بوضع برنامج لمقايضة الديون مقابل العمل المناخي/أهداف التنمية المستدامة، وشمل الدعم إعداد قائمة مشاريع ذات أولوية من أجل التفاوض مع الدائنين. تهدف المشاريع إلى المساهمة

في تحقيق الإجراءات ذات الأولوية للمساهمات المحددة وطنياً في مجالات مثل المياه والطاقة والبيئة، مع معالجة نقاط الضعف المناخية والاجتماعية والاقتصادية. وقدم البرنامج الفرعي الدعم لهذه العملية من خلال توفير الخبرات على أساس نهج شامل مشترك بين القطاعات. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اللجنة الخبرة والمشورة الفنية بشأن وضع مؤشرات رئيسية للأداء من أجل تقييم الأثر على صعيدي المشاريع والبرامج، ما يسّر تحديد المشاريع ذات الأولوية.

22.44 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.9) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.9
مقياس الأداء

2022 (الأداء الفعلي)	*2023 (الأداء الفعلي)*	*2024 (الأداء الفعلي)*
وضعت دولة عضو واحدة (الأردن) مقترحاً لبرنامج مقايضة الديون	-	وضعت دولة عضو واحدة (تونس) برنامجاً لمقايضة الديون مقابل العمل المناخي/أهداف التنمية المستدامة

النتائج المقررة لعام 2026

النتيجة 1: استخدام النمذجة الاقتصادية المراعية للسياق لتوجيه عملية وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتجارية

أداء البرنامج في عام 2024 والهدف المقرّر لعام 2026

22.45 أسهم عمل البرنامج الفرعي في تحديث نماذج التوازن العام القابل للحساب التي وضعت لدولتين عضوين (الإمارات العربية المتحدة وعُمان)، إلاّ أنّ هذه النتيجة لم تحقق الهدف المقرر المتمثل في استخدام ثلاث دول أعضاء إضافية لنماذج التوازن العام القابل للحساب. ولم ينخرط البرنامج الفرعي مع دول أعضاء إضافية في أعمال ذات الصلة بهذه النتيجة بسبب القيود على الموارد.

22.46 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.10) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.10
مقياس الأداء

2022 (الأداء الفعلي)	*2023 (الأداء الفعلي)*	*2024 (الأداء الفعلي)*	*2025 (الأداء المقرر)*	*2026 (الأداء المقرر)*
تم استخدام نسختين وطنيتين من نموذج التوازن العام القابل للحساب في فلسطين واليمن	تم استخدام ثلاث دول أعضاء إضافية (الإمارات العربية المتحدة وعُمان وموريتانيا) لنماذج التوازن العام القابل للحوسبة	تم تحديث نماذج التوازن العام القابل للحساب التي وضعت لدولتين عضوين (الإمارات العربية المتحدة وعُمان)	تستخدم دولتان عضوان إضافيتان نماذج التوازن العام القابل للحساب	تستخدم دولة عضو إضافية نماذج التوازن العام القابل للحساب

النتيجة 2: تعزيز القدرة على تحمل الدين من أجل زيادة الاستثمار في أولويات التنمية المستدامة

أداء البرنامج في عام 2024 والهدف المقرّر لعام 2026

22.47 أسهم عمل البرنامج الفرعي في حصول دولتين عضوين (عُمان وموريتانيا) على توصيات بشأن استراتيجيات لإدارة الدين على النحو الأمثل وتعزيز القدرة على وضع استراتيجيات مبتكرة ومستدامة لتمويل الدين، ما حقق الهدف المقرر.

22.48 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.11) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.11
مقياس الأداء

2022 (الأداء الفعلي)	*2023 (الأداء الفعلي)*	*2024 (الأداء الفعلي)*	*2025 (الأداء المقدر)*	*2026 (الأداء المقدر)*
أنشئت شبكة إقليمية من الممارسين والخبراء في مجال إدارة الديون	تمكّنت الدول الأعضاء من الاطلاع على التحليلات الإقليمية والقطرية بشأن إدارة الدين على النحو الأمثل وإيجاد حلول مبتكرة للديون	تمكّنت دولتان عضوان (موريتانيا وعُمان) من الاستفادة من الأداة لتحقيق المستوى الأمثل من إدارة الديون وتحديد استراتيجيات مبتكرة ومستدامة لتمويل الدين، ونشر هذه الأداة	تضع دولتان عضوان استراتيجيات مبتكرة ومستدامة لتمويل الديون	تضع دولة عضو إضافية استراتيجية مبتكرة ومستدامة لتمويل الديون

النتيجة 3: توصّل الدول الأعضاء إلى اتفاقات تجارية ثنائية خارج المنطقة

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2026

22.49 التجارة الخارجية هي أحد العوامل الرئيسية التي تدعم التنمية الاقتصادية المستدامة والتنويع الاقتصادي. لذلك، على الأطر الوطنية التي تحكم التجارة الخارجية أن تتواءم مع تلك الغايات الطويلة الأجل والأوسع نطاقاً، والتي تُعدّ عوامل حاسمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبدأ البرنامج الفرعي بإنشاء واجهة محاكاة السياسات التجارية العربية، دعماً لاتخاذ القرارات المسترشدة بالأدلة بشأن الفرص التجارية، وذلك كخطوة أولى نحو تطوير واجهات مصممة خصيصاً للسياقات الوطنية.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

22.50 الدرس المستفاد من البرنامج الفرعي هو أن كل دولة من الدول الأعضاء تحتاج، في حدّ ذاتها، إلى تحليل مخصّص يراعي خصوصيات نماذجها الاقتصادية المحلية، وواقعها، وأولوياتها مع تقييم هذه المعطيات إزاء المؤشرات الاقتصادية والتجارية العالمية. وعند تطبيق هذا الدرس، سيطور البرنامج الفرعي واجهات لمحاكاة السياسات التجارية والصدمات الاقتصادية العالمية مكيفة حسب سياق كل

دولة من الدول الأعضاء من أجل التوصل إلى تصنيف أدق وفقاً للقطاعات والمواقع الجغرافية. وستمكن هذه المنصات التفاعلية المستخدمين غير المتخصصين من اختبار وتقييم مجموعة متنوعة من البدائل في السياسات التجارية، وستفعّل، وعلى كلٍّ من المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، استخدام الشروط المسبقة، مثل آلية تعديل حدود الكربون التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي. وسيطور البرنامج الفرعي أيضاً المهارات والقدرات الفنية لموظفي الخدمة المدنية الذين يقودون المفاوضات التجارية القائمة بحيث يكونون أفضل استعداداً للتفاوض بشأن العروض التجارية.

22.51 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.12) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.12
مقياس الأداء

2022 (الأداء الفعلي)	*2023 (الأداء الفعلي)*	*2024 (الأداء الفعلي)*	*2025 (الأداء المقرر)*	*2026 (الأداء المقرر)*
-	-	تم تطوير واجهة محاكاة السياسات التجارية العربية	يتمّ تطوير منصات وطنية لمحاكاة السياسات التجارية والصدمات الاقتصادية العالمية لدولتين عضوين على الأقلّ	تستخدم دولة عضو واحدة واجهة لمحاكاة السياسات التجارية والصدمات الاقتصادية العالمية في وضع اتفاقية تجارية ثنائية

البرنامج الفرعي 4
الإحصاءات، ومجتمع المعلومات، والتكنولوجيا

الهدف

22.52 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في بلوغه هو تعزيز عملية وضع الأطر الإحصائية الرسمية، وتحسين نوعية الإحصاءات وتوافرها، والنهوض بمجتمع المعلومات من خلال تسريع دمج التكنولوجيا والابتكار لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

الاستراتيجية

22.53 تحقيقاً لهذا الهدف، يرمي البرنامج الفرعي إلى:

(أ) تطوير النهج والأدوات التي تحسن قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية على تنفيذ وتكييف المعايير والنهج والممارسات الفضلى العالمية في مجال الإحصاء، وتعميم ثقافة إدماج المصادر المبتكرة للبيانات، والمعلومات الإحصائية الجغرافية؛

(ب) تماشياً مع العمليات العالمية والإقليمية، مثل القمة العالمية لمجتمع المعلومات والاتفاق الرقمي العالمي، تطوير منتجات ونماذج ومجموعات أدوات ومنصات معرفية، وتعزيز قدرات صانعي السياسات والممارسين في الدول الأعضاء على إنتاج الأدلة، والاعتماد عليها في إعداد أطر

واستراتيجيات للسياسات الرقمية بهدف تعزيز البنية التحتية الرقمية، والتحول الرقمي، والاقتصاد الرقمي، والحكومة الرقمية، والنفاذية الرقمية، وذلك بهدف تحقيق خطة عام 2030؛

(ج) تعزيز القدرة الوطنية على إنتاج واستخدام إحصاءات وبيانات عالية الجودة لوضع السياسات القائمة على الأدلة، وتقديم الدعم الفني لاعتماد أطر السياسات والمنهجيات والاستراتيجيات الإحصائية لتسخير التكنولوجيات الناشئة والحلول المبتكرة لرصد مؤشرات التنمية المستدامة والإبلاغ عنها، بما يتماشى مع الخطط والأولويات الوطنية، وزيادة القيمة التي تضيفها البيانات الإحصائية والبيانات المعتمدة على المعطيات الجغرافية المكانية والرقمنة والتكنولوجيات الناشئة لدعم تنفيذ خطة عام 2030؛

(د) عقد منتديات حكومية دولية ومنتديات تقنية متعددة الأطراف لتعزيز التوصل إلى توافق في الآراء وتيسير الحوار وتبادل وجهات النظر بين واضعي السياسات والممارسين والخبراء والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأطراف المعنية الأخرى، لدعم التعاون والشراكات والتنسيق، وللتحفيز على الاستثمار في التنمية والتحول الرقميين وإنتاج إحصاءات وبيانات عالية الجودة.

22.54 ومن المتوقع أن يفضي العمل الذي تؤديه الإسكوا إلى:

(أ) تعزيز سلسلة القيمة للبيانات المتكاملة والمحدّثة القابلة للاستخدام المتبادل التي يسهل الوصول إليها، والمستمدة من مصادر متنوعة، والمحددة جغرافياً والمصنفة، والمتوافقة مع المعايير الإحصائية الدولية؛

(ب) سعي الدول الأعضاء إلى تقييم أطر السياسات القائمة، وإعداد واعتماد وتنفيذ أطر سياسية محسنة تتعلق بالتكنولوجيات الرقمية والناشئة كوسيلة للإسراع بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أداء البرنامج في عام 2024

جيبوتي والأردن تطبقان نُهُجاً محدّثة في إجراء تعدادات السكان

22.55 المعلومات الإحصائية المستخلصة من تعدادات السكان مرجع أساسي لتحليل الأدلة وتفسيرها، ما يُبرز أهمية توخي الدقة والكفاءة في جمع البيانات والحرص على جمعها في الوقت المناسب. وقد زوّد هذا البرنامج الفرعي الدول الأعضاء بالخبرة والمشورة الفنية بشأن تصميم وإجراء التعدادات الوطنية، بما في ذلك نشر التكنولوجيا الحديثة ورقمنة عملية جمع البيانات (جيبوتي)، وتجريب منهجية تعدد المصادر التي تمكّن من إجراء تعداد قائم على السجلات (الأردن). ونظّم البرنامج الفرعي أيضاً جولات دراسية شجعت التبادل بين النظراء في الأردن وجيبوتي وعُمان ومصر، وأسهمت هذه الجولات في تعزيز قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية في الأردن وجيبوتي على تطبيق نُهج حديثة لجمع البيانات، وتحسين جودتها، والتأكد من امتثالها للمعايير الدولية. وعلاوة على ذلك، دعم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر معهد الإحصاء في جيبوتي بتزويده بنحو 1,400 جهاز لوحي من أجل التعدادات الرقمية.

22.56 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.13) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.13
مقياس الأداء

2022 (الأداء الفعلي)	*2023 (الأداء الفعلي)*	*2024 (الأداء الفعلي)*
شاركت دولتان عضوان (الأردن وعُمان) في عملية تبادل بين الأقران للممارسات الجيدة في منهجية التعداد المتعدد المصادر	استفادت دولة عضو (جيبوتي) من دعم دولة عضو أخرى (مصر) لتطوير نهج رقمي للتعدادات	أجرت دولة عضو واحدة (جيبوتي) أول تعداد رقمي لها على الإطلاق
		قامت دولة عضو واحدة (الأردن) بتجربة منهجية التعداد المتعدد المصادر (القائم على السجلات)

النتائج المقررة لعام 2026

النتيجة 1: تمكُّن واضعي السياسات العرب من الحصول، عند الطلب، على أدلة موثوقة وقائمة على الذكاء الاصطناعي وقدرات في مجال الجغرافيا المكانية

أداء البرنامج في عام 2024 والهدف المقرّر لعام 2026

22.57 أسهم عمل البرنامج الفرعي في قيام أربع دول أعضاء (الأردن وتونس وقطر ومصر) بإنتاج أدلة وإجراء عمليات محاكاة لخيارات السياسة العامة وآثار كل منها، من خلال خمس أدوات تفاعلية مدعومة بالذكاء الاصطناعي تعتمد على المعطيات الجغرافية المكانية (أداة محاكاة المؤشرات لصانعي السياسات في المنطقة العربية (ISPAR)، ومرصد الإنفاق الاجتماعي، وبوابة تمويل التنمية، ومرصد المهارات، والمركز الإقليمي لدعم البيانات والسياسات في الدول العربية التابع للأمم المتحدة)، ما حقق الهدف المقرر.

22.58 يعرض مقياس الأداء (الجدول 22.14) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف وهدف عام 2026.

الجدول 22.14
مقياس الأداء

2022 (الأداء الفعلي)	*2023 (الأداء الفعلي)*	*2024 (الأداء الفعلي)*	*2025 (الأداء المقرر)*	*2026 (الأداء المقرر)*
تمكنت الدول الأعضاء من الاطلاع على مجموعات بيانات وطنية وإقليمية وعالمية إضافية (إحصائية وغير إحصائية)	تمكنت الدول الأعضاء من الحصول على منصة مركزية إقليمية لإدارة البيانات وتحليلها (المركز الإقليمي لدعم البيانات والسياسات في الدول العربية التابع للأمم المتحدة)	قامت أربع دول أعضاء (الأردن وتونس وقطر ومصر) بإنتاج أدلة وإجراء عمليات محاكاة لخيارات السياسة العامة وآثار كل منها من خلال خمس أدوات تفاعلية مدعومة بالذكاء الاصطناعي تعتمد على المعطيات الجغرافية المكانية (أداة محاكاة المؤشرات لصانعي السياسات في المنطقة العربية (ISPAR)، ومرصد الإنفاق الاجتماعي، وبوابة تمويل التنمية، ومرصد المهارات، والمركز الإقليمي لدعم البيانات والسياسات في الدول العربية التابع للأمم المتحدة)	تتمكن الدول الأعضاء من الاطلاع على البيانات الوطنية ولوحات المتابعة الخاصة بالسياسات من خلال مركز موحّد لصنع السياسات القائمة على الأدلة	تنجح ثلاث دول أعضاء إضافية في دمج ما لا يقلّ عن أداتين من الأدوات القائمة على الذكاء الاصطناعي والموجهة بالبيانات في عمليات صنع السياسات، ما يسهم في استخلاص رؤى سياساتية قابلة للتنفيذ

النتيجة 2: تعزيز عملية صنع القرار وتخطيط التنمية في المنطقة العربية من خلال الأدلة الإحصائية الجغرافية

أداء البرنامج في عام 2024 والهدف المقرّر لعام 2026

22.59 أسهم عمل البرنامج الفرعي في إضافة 12 طبقة من المعلومات الجغرافية الإحصائية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالموارد المائية الطبيعية، والرياح، والتشجير، والوقود الأحفوري، وأصناف الحياة النباتية والحيوانية، والمناظر الطبيعية، والتلوث وانبعاثات الكربون، والتوسع الحضري. وهذه النتيجة تحقق الهدف المقرر، المتمثل في حصول جميع الدول الأعضاء على 12 طبقة إضافية من المعلومات الجغرافية الإحصائية، ولا سيما تلك المتعلقة بالمناخ والبيئة.

22.60 يعرض مقياس الأداء (الجدول 22.15) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف وهدف عام 2026.

الجدول 22.15
مقياس الأداء

2022 (الأداء الفعلي)	*2023 (الأداء الفعلي)*	*2024 (الأداء الفعلي)*	*2024 (الأداء المقرر)*	*2025 (الأداء المقرر)*
تم إنشاء مختبر إحصائي جغرافي للمنطقة العربية	تمكنت جميع الدول الأعضاء من الحصول على أول 12 وحدة من وحدات تخزين المعلومات الإحصائية الجغرافية	أصبح لدى جميع الدول الأعضاء إمكانية الحصول على 12 طبقة إضافية من المعلومات الجغرافية الإحصائية، ولا سيما تلك المتعلقة بالمناخ والبيئة، بما في ذلك الموارد المائية الطبيعية، والرياح، والتشجير، والوقود الأحفوري، وأصناف الحياة النباتية والحيوانية، والمناظر الطبيعية، والتلوث وانبعاثات الكربون، والتوسع الحضري	يقوم مكتبان من المكاتب الإحصائية الوطنية في المنطقة العربية بإنتاج مجموعات بيانات إحصائية جغرافية	تقوم دولة عضو واحدة على الأقلّ باستخدام الأطلس الجغرافي الإحصائي للعالم العربي لتوليد أدلة يسترشد بها صنع القرار أو وضع السياسات
	أطلقت دولتان عضوان (الأردن ولبنان) مشاريع تجريبية لتعزيز مجموعات بياناتهما الإحصائية بالمعلومات الجغرافية المكانية			

النتيجة 3: إصدار البلدان العربية الأقلّ نمواً إحصاءات للتجارة الخارجية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2026

22.61 تعد الإحصاءات التجارية من ركائز عملية صنع السياسات الاقتصادية والاستثمارية الفعالة. ولكن لا تزال ست دول، من الدول الـ 21 الأعضاء في الإسكوا، تفتقر إلى هذه الإحصاءات. وقد اضطلع البرنامج الفرعي بإجراء تقديرات للبيانات التجارية لهذه البلدان، من أجل تدارك هذه الثغرة في قاعدة بيانات إحصاءات التجارة الخارجية للمنطقة العربية.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

22.62 كان الدرس المستفاد من البرنامج الفرعي ذا شقّين: الأول هو أن تقديرات البيانات قد تستخدم على صعيد المنطقة، ولكن لا يمكن تضمينها في قاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة الدولية

لسدّ الفجوة في البيانات والاسترشاد بها في اتخاذ القرارات؛ والثاني هو أنّ مواصلة الاستعاضة عن الإحصاءات الرسمية بالتقديرات لا يخلو من المخاطر. ولدى تطبيق الدرس، سيتعاون البرنامج الفرعي مع الدول الأعضاء لتعزيز قدراتها. وسيشمل ذلك عملية هادفة لبناء القدرات على استخدام الأطر المتفق عليها دولياً لجمع إحصاءات التجارة الدولية والإبلاغ عنها، وكذلك على استخدام المنهجيات البديلة وتعزيز مهارات البرمجة. وبالإضافة إلى ذلك، سيضطلع البرنامج بتيسير تبادل المعارف والخبرات بين الدول الأعضاء من خلال الجولات الدراسية، من أجل زيادة تمكين الدول الأعضاء من إنتاج إحصاءات تجارية بشكل مستقل.

22.63 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.16) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.16
مقياس الأداء

2022 (الأداء الفعلي)	*2023 (الأداء الفعلي)*	*2024 (الأداء الفعلي)*	*2025 (الأداء المقرر)*	*2026 (الأداء المقرر)*
-	-	تم وضع تقديرات للإحصاءات التجارية في الجمهورية العربية السورية والسودان والصومال والعراق وليبيا واليمن	يتمّ تعزيز قدرة ثلاث دول أعضاء على الأقلّ، بما في ذلك بلد عربي واحد على الأقلّ من البلدان الأقلّ نمواً، على إنتاج إحصاءات تجارية	تصدر دولة عضو إضافية واحدة على الأقلّ إحصاءات تجارية

البرنامج الفرعي 5
تنسيق العمل على خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة

الهدف

22.64 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو التعجيل بإحراز تقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية تمشياً مع خطة عام 2030، والنهوض بالتعاون بين بلدان المنطقة واتباع نهج متعدد الجهات صاحبة المصلحة إزاء قضايا التنمية المستدامة الرئيسية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

الاستراتيجية

22.65 تحقيقاً لهذا الهدف، يرمي البرنامج الفرعي إلى:

(أ) دعوة مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، من صانعي السياسات، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، للعمل وفق مبادئ خطة عام 2030 والسعي إلى تحقيقها، ولا سيما الالتزام بمبدأ عدم إهمال أحد واعتماد نهج قائم على الحقوق في تحقيق التنمية؛ والاستفادة من الشراكات المتنوعة، بما في ذلك مع القطاع الخاص (والمؤسسات

المالية) والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية ومراكز الفكر، لتعزيز نهج يشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره؛

(ب) إعداد ونشر المنتجات المعرفية استناداً إلى تحليل التقدّم الذي أحرزته الدول الأعضاء نحو تحقيق خطة عام 2030 ومبادئها، بما في ذلك تحديد الثغرات في أطر السياسات؛ وتعزيز الحلول الإنمائية التحويلية لتسريع التنمية المستدامة الشاملة في المنطقة؛

(ج) إقامة مختلف المنابر وضمان تقديم الدعم المستمر لها ومتابعتها، فيما يتعلق بالمنتدى العربي للتنمية المستدامة، لتسهيل التفاعل والحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين وتبادل الآراء بين الأقران وتعزيز توافق الآراء بشأن الأولويات والإجراءات المتعلقة بالتنمية المستدامة؛ وتعزيز التعاون والتنسيق على الصعيدين دون الإقليمي والأقاليمي وبين بلدان المنطقة (فيما بين بلدان الجنوب) والتعاون الثلاثي؛ وتنسيق ودعم التعاون المشترك بين القطاعات ومواءمة أولويات وخطط التنمية الوطنية مع كل من خطة عام 2030 والموارد المتاحة لتنفيذ الأولويات والخطط؛

(د) بناء القدرات لإجراء الرصد والإبلاغ المتكاملين، على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية، بشأن التقدّم المحرز نحو تحقيق مقاصد محدّدة في إطار أهداف التنمية المستدامة، بسبل منها بناء القدرات الوطنية والمؤسسية اللازمة لإجراء استعراضات وطنية طوعية وتحديد الثغرات في السياسات العامة؛ وتحديد ونشر الحلول والتوصيات المبتكرة في مجال السياسات؛ وضمان أن ينعكس منظور المنطقة من خلال المنظور العالمي؛ وتعزيز التنسيق بين القطاعات في مجال الدعم الذي تقدمه اللجنة لجهود الدول الأعضاء الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

22.66 ومن المتوقع أن يفضي العمل الذي تؤديه الإسكوا إلى:

(أ) تعزيز التزام واضعي السياسات والممارسين؛ والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية؛ والقطاع الخاص (بما في ذلك المؤسسات المالية)؛ والمؤسسات الأكاديمية ومراكز الفكر ومنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية بمبادئ خطة عام 2030؛

(ب) اعتماد الدول الأعضاء والأطراف المعنية في مجال التنمية نهجاً أكثر تشاركية يشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره إزاء تنفيذ ومتابعة الأولويات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة والإجراءات ذات الصلة؛

(ج) تحسين استخدام الدول الأعضاء والأطراف المعنية في مجال التنمية لمنابر الحوار والدعوة المتاحة كوسيلة لتعزيز توافق الآراء والتعلم من الأقران والتنسيق على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والأقاليمية والعالمية وفيما بين بلدان المنطقة؛ وتعبئة التمويل المستدام والمحدد الهدف من أجل التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030؛

(د) تحسين قدرة صانعي السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين على تحديد الثغرات في السياسات، والفرص والحلول ذات الصلة في السياسات، واتخاذ الإجراءات لدفع وتيرة تنفيذ الأهداف.

أداء البرنامج في عام 2024

النسخة الأولى من أكاديمية قادة المدن العربية تعزّز تمكين الحوكمة المحلية من أجل التنمية

22.67 تواجه المنطقة العربية فجوة خطيرة في بناء قدرات السلطات المحلية، ما يحدّ من إمكانات مواكبة متطلبات مختلف خطط العمل العالمية، مثل خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، والخطة الحضرية الجديدة، وميثاق المستقبل. وقد دخل البرنامج الفرعي في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة - فرع الشرق الأوسط وغرب آسيا، من أجل إطلاق أكاديمية قادة المدن العربية، وهي أول مبادرة تعليمية إقليمية صُمِّمت بالتعاون مع السلطات المحلية. وقد أُعِدَّت الأكاديمية بحيث تشكّل شبكة من قادة المدن العربية والأطراف الفاعلة في التنمية العالمية، بهدف التمكين من الحوكمة المحلية، وتحفيز القدرة على الصمود والاستدامة في مدن المنطقة العربية بأكملها. واستمرت النسخة الأولى من الأكاديمية من تموز/يوليو إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2024، وجمعت خبراء من أكثر من 20 هيئة عالمية، شملت منظمات دولية، ومنظمات غير حكومية، ومؤسسات أكاديمية، وممثلين عن القطاع الخاص، من أجل تزويد 11 من رؤساء البلديات وكبار المسؤولين في إدارة المدن بمنهج تدريبي هجين، قُدِّم بالدرجة الأولى باللغة العربية، وركّز على توطين أهداف التنمية المستدامة، والتأهب للطوارئ، والمدن الذكية المستدامة، وجودة الحياة في المدن، والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، والتمويل الحضري، والشراكات ودبلوماسية المدن، وغير ذلك من القضايا ذات الأهمية. وبالإضافة إلى ذلك، كان مكوّن المناقشات التشاركية مفتوحاً للجمهور عبر الإنترنت، حيث وصل إلى أكثر من 80 ممثلاً عن السلطات المحلية في كل مناسبة عُقدت في إطار الأكاديمية.

22.68 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.17) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.17
مقياس الأداء

2022 (الأداء الفعلي)	*2023 (الأداء الفعلي)*	*2024 (الأداء الفعلي)*
-	-	تخرج 11 رئيس بلدية أو مسؤولاً كبيراً في حكومات المدن من النسخة الأولى من أكاديمية قادة المدن العربية

النتائج المقررة لعام 2026

النتيجة 1: اضطلاع خريجي الجامعات بدورٍ في نهج مبدئي يشمل المجتمع بأسره إزاء تحقيق أهداف التنمية المستدامة

أداء البرنامج في عام 2024 والهدف المقرّر لعام 2026

22.69 أسهم عمل البرنامج الفرعي في إدماج مؤسستين أكاديميتين في المنطقة العربية (مدرسة علي بن أبي طالب ومدرسة الكوثر في لبنان) للمبادئ والالتزامات المشتركة إزاء أهداف التنمية المستدامة الأهداف في برامجهما (وذلك من خلال إدماج حكايات في التنمية المستدامة في مناهجهما الدراسية)، ما حقق الهدف المقرر.

22.70 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.18) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.18
مقياس الأداء

2022 (الأداء الفعلي)	*2023 (الأداء الفعلي)*	*2024 (الأداء الفعلي)*	*2025 (الأداء المقرر)*	*2026 (الأداء المقرر)*
أجرت المؤسسات الأكاديمية العربية بحوثاً متمحورة حول أهداف التنمية المستدامة ساهمت في الحوارات الإقليمية والوطنية بشأن تحقيق خطة عام 2030	التزمت كلية من الكليات الجامعية في دولة عضو (مركز الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات والحوسبة في الجامعة الأمريكية في بيروت) بدمج المبادئ والالتزامات المشتركة للأهداف في برامجها	أدمجت مؤسستان أكاديميتان في المنطقة العربية (مدرسة علي بن أبي طالب ومدرسة الكوثر في لبنان) المبادئ والالتزامات المشتركة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في برامجهما	تستخدم المؤسسات الأكاديمية، في أربع دول أعضاء على الأقلّ، حكايات في التنمية المستدامة لتعزيز مبادئ خطة عام 2030 بين الشباب	تستفيد المؤسسات الأكاديمية في دولتين عضوين من أنشطة للتوعية بالعمل المناخي والأمن السيبراني، تضطلع بها كيانات من القطاع الخاص

النتيجة 2: زيادة استثمارات القطاع الخاص في أولويات التنمية المستدامة الإقليمية والوطنية

أداء البرنامج في عام 2024 والهدف المقرّر لعام 2026

22.71 أسهم البرنامج الفرعي في مشاركة الدول الأعضاء وقادة القطاع الخاص في حلقة مناقشة بين المشاريع التجارية العربية لأهداف التنمية المستدامة (وهو حوار إقليمي بشأن دعم وتمويل الأولويات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة)، ما حقق الهدف المقرر.

22.72 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.19) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.19
مقياس الأداء

2022 (الأداء الفعلي)	*2023 (الأداء الفعلي)*	*2024 (الأداء الفعلي)*	*2025 (الأداء المقرر)*	*2026 (الأداء المقرر)*
-	التزم اتحاد المصارف العربية بتعبئة ما يصل إلى 1 تريليون دولار لتمويل أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030	شاركت الدول الأعضاء وقادة القطاع الخاص في حلقة مناقشة بين المشاريع التجارية العربية لأهداف التنمية المستدامة (وهو حوار إقليمي بشأن دعم وتمويل الأولويات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة)	تتفق دولة عضو واحدة وممثلو القطاع الخاص معاً على مجموعة من أولويات التنمية المستدامة المتعلقة بمساهمات القطاع الخاص	تتفق دولة عضو إضافية وممثلو القطاع الخاص معاً على مجموعة من أولويات التنمية المستدامة المتعلقة بمساهمات القطاع الخاص

النتيجة 3: الدول الأعضاء تحدد وتعالج الثغرات السياساتية المرتبطة بتحقيق خطة عام 2030

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2026

22.73 كان تقدّم البلدان العربية على مسار أهداف التنمية المستدامة متواضعاً، ما يطرح تساؤلات حول كفاءة السياسات الوطنية المعدّة لهذه الغاية، ويشير إلى ضعف إمكانات تقييم السياسات وإصلاحها. وعزز البرنامج الفرعي هذا القاعدة المعرفية الإقليمية بشأن أطر السياسات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، وشملت أنشطته في هذا الصدد: تحليل الاتجاهات والفجوات في التصميم والتنفيذ على صعيد المنطقة، وتوفير منصة لتبادل المعارف والتعلم من الأقران بشأن متابعة واستعراض التقدّم في تنفيذ خطة عام 2030.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

22.74 الدرس المستفاد من البرنامج الفرعي هو أنّ الدفع نحو التغيير اللازم في السياسات، للإسراع بالتقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يتطلب عمليات تتبع واستعراض ذات جودة تحليلية أفضل. وعند تطبيق الدرس، سيعزز البرنامج الفرعي مهارات وقدرات فرق التنسيق المعنية بأهداف التنمية المستدامة في الدول الأعضاء، حتى تتولى هذه الفرق عمليات تقييم السياسات في مختلف القطاعات، وتتمكن من تحديد الثغرات والفرص والحلول الوطنية في السياسات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. وسيقوم البرنامج الفرعي أيضاً بإعادة هيكلة منابره الحوارية لضمان مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين على نحوٍ أكثر شمولاً، وتمكينهم من الوصول إلى الممارسات الجيدة العالمية والإقليمية في هذا المجال.

22.75 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.20) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.20
مقياس الأداء

2022 (الأداء الفعلي)	*2023 (الأداء الفعلي)*	*2024 (الأداء الفعلي)*	*2025 (الأداء المقرر)*	*2026 (الأداء المقرر)*
-	-	تم تحديد الاتجاهات الإقليمية للسياسات المرتبطة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتبيّن الفرص والثغرات واقتراح الحلول السياساتية الملائمة	يصبح لدى الدول الأعضاء إمكانية الاطلاع على الوحدات والأطر الإقليمية المتعلقة بتقييمات السياسات العامة	تحدّد دولة عضو واحدة على الأقلّ فجوة في السياسات الوطنية المرتبطة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة والحلول السياساتية ذات الصلة

البرنامج الفرعي 6
الحوكمة ومنع نشوب النزاعات

الهدف

22.76 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو النهوض بمجتمعات عادلة وسلمية وشاملة للجميع، لا سيما للأشخاص الذين يعيشون تحت الاحتلال أو في حالات النزاع أو ما بعد النزاع؛ وتحسين الحوكمة وتعزيز المؤسسات العامة الفعالة والكفوءة والخاضعة للمساءلة؛ وتعزيز تقديم الخدمات.

الاستراتيجية

22.77 تحقيقاً لهذا الهدف، يرمي البرنامج الفرعي إلى:

(أ) إعداد وتقديم تحليلات وتوصيات سياساتية تسترشد بالأدلة إلى الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين، وذلك على أساس مبادئ نهج التنمية البشرية، مع التركيز على التخفيف من أثر النزاع والاحتلال على القدرة على تحقيق الأهداف، وتيسير التعافي الوطني، وتحسين الحوكمة والقدرة المؤسسية على تقديم الخدمات الأساسية والاستجابة للصدمات؛ وتعزيز التعاون الإقليمي في مجال الحوكمة والإدارة العامة؛ وتعزيز القدرة التنافسية لبيئة الأعمال، بما في ذلك آليات حماية المستهلك؛

(ب) توفير الخبرات التقنية والمنهجيات والأدوات وتعزيز القدرات لتحديد الحلول الفورية والمتوسطة والطويلة الأجل ووضعها موضع التنفيذ، بهدف التصدي، على نحو استباقي، لما ينشأ من تحديات اجتماعية واقتصادية وبيئية وتحديات متصلة بالحوكمة والنزاعات؛ وتعزيز الوقاية والتعافي والتخطيط الإنمائي؛ وتحسين الشفافية وإمكانية الوصول إلى الخدمات التي تديرها الدولة، وزيادة كفاءة تلك الخدمات؛ وترسيخ سياسات المنافسة وآليات حماية المستهلك التي تدعم ممارسات السوق العادلة وتحسن الشفافية؛

(ج) تعزيز جهود التعاون والتنسيق فيما بين بلدان الجنوب (بين بلدان المنطقة ومع المناطق الأخرى)، وبناء التوافق في الآراء بشأن الأولويات والإجراءات المطلوبة للحدّ من أثر النزاع، وغيره من الصدمات المفاجئة، على قدرة الدول الأعضاء على المضي قدماً بخطط أعمالها الإنمائية الوطنية؛

(د) دعم البلدان العربية الخمسة الأقلّ نمواً، في إطار برنامج عمل الدوحة لصالح أقلّ البلدان نمواً للفترة 2022-2031، في تعزيز قدراتها المؤسسية على تحقيق خطة عام 2030 ورفع أسمائها من قائمة أقلّ البلدان نمواً؛

(هـ) تعزيز قدرات المؤسسات الفلسطينية على التخفيف من أثر الاحتلال الإسرائيلي على التنمية، بما في ذلك دعم جهود وقدرات التعافي الوطني في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتقليل من تبعية الاقتصاد الفلسطيني القائمة على انعدام التكافؤ.

22.78 ومن المتوقع أن يفضي العمل الذي تؤديه الإسكوا إلى:

(أ) تحسين فهم التحديات الإنمائية المرتبطة بالصدمات المفاجئة، بما في ذلك النزاعات، والوقاية منها، والتخفيف من أثرها على المسارات الوطنية للتنمية والتعافي؛

(ب) زيادة فعالية المؤسسات العامة، لا سيما في البلدان العربية الخمسة الأقلّ نمواً، وتعزيز قدراتها على تقديم الخدمات الأساسية بطريقة شفافة وميسورة وشاملة؛

(ج) تفعيل نهج مراعٍ للسياق ومحوره الإنسان في التخطيط الإنمائي وصياغة السياسات؛

(د) تهيئة بيئة أعمال أكثر تنافسية وشفافية، وتوفير آليات أكثر فعالية لحماية المستهلك.

أداء البرنامج في عام 2024

عمان تطبق إطار تخطيط (تنموي) وطني متكامل قائم على الأدلة

22.79 في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز السياسات العامة في جميع أنحاء المنطقة العربية بسُبُل منها ترسيخ الحوكمة الفعّالة والتنمية المستدامة، دعم البرنامج الفرعي عُمان في إجراء تقييم في منتصف المدة للخطة الإنمائية الوطنية الخمسية العاشرة (2021-2025). واستند التقييم إلى نهج متكامل، ومَحَّص الأداء الاقتصادي والإداري والاجتماعي والبيئي، وتتبَّع التقدّم المحرَز في 430 برنامج عمل، و3,200 نشاط، و150 مؤشر أداء رئيسي، ليبيّن مدى تواءم برامج العمل والأنشطة مع رؤية عُمان 2040 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وعلى وجه التحديد، سعى البرنامج الفرعي إلى زيادة الشفافية وإشراك أصحاب المصلحة، وبدأ بتطوير منصة دينامية سمحت للجهات المنفّذة في عُمان، البالغ عددها 55 جهة، بتحديث البيانات حسب الأولوية والأهداف الاستراتيجية والأنشطة ومؤشرات الأداء الرئيسية، وبذلك عزز البرنامج الفرعي المساءلة، وشجع على اتباع نهج استباقي في حلّ المشاكل. وأعقب ذلك عملية تشاورية ميسرة، استُخدمت خلالها نتائج التقييم كأساسٍ لتحديد التحديات والفرص المتاحة للإسراع بتنفيذ الخطة. وتُوّج الدعم باستفادة عُمان من التوصيات حول سُبُل تعزيز التنفيذ وتوجيه التخطيط في تصميم الخطة التنموية الخمسية المقبلة.

22.80 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.21) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.21
مقياس الأداء

2022 (الأداء الفعلي)	*2023 (الأداء الفعلي)*	*2024 (الأداء الفعلي)*
-	-	فعّلت دولة عضو واحدة (عُمان) استخدام تخطيط (تنموي) وطني متكامل قائم على الأدلة

النتائج المقررة لعام 2026

النتيجة 1: تحسين حماية المستهلك في المنطقة العربية

أداء البرنامج في عام 2024 والهدف المقرّر لعام 2026

22.81 أسهم عمل البرنامج الفرعي في تبادل الدول الأعضاء للمعارف والممارسات الجيدة بشأن حماية المستهلك في المنتدى العربي الأول لحماية المستهلك، ما حقّق الهدف المقرر. وبالإضافة إلى ذلك، قامت دولتان عضوان (الإمارات العربية المتحدة ومصر) بإصلاح قوانينهما المتعلقة بحماية المستهلك.

22.82 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.22) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.22
مقياس الأداء

2022 (الأداء الفعلي)	*2023 (الأداء الفعلي)*	*2024 (الأداء الفعلي)*	*2025 (الأداء المقرر)*	*2026 (الأداء المقرر)*
شاركت 20 دولة من الدول الأعضاء في الإسكوا في منتدى المنافسة العربي الثالث	تمكّن واضعو السياسات العرب من الاطلاع على توصيات بشأن كيفية تحسين الأطر الوطنية لحماية المستهلك	تبادلت الدول الأعضاء المعارف والممارسات الجيدة في مجال حماية المستهلك في المنتدى العربي الأول لحماية المستهلك	تضع دولة عضو إضافية أو تصلح قوانينها بشأن حماية المستهلك أو إجراءات إنفاذها	تضع دولتان عضوان إضافيتان قوانين جديدة لحماية المستهلك أو تصلح قوانينها القائمة، لمواءمتها مع أفضل الممارسات الدولية
استحدثت دولة عضو واحدة (لبنان) تشريعات بشأن المنافسة وسنت دولة عضو أخرى (الكويت) تشريعات إضافية بشأن المنافسة	تمكنت الدول الأعضاء من الوصول إلى بوابة التشريعات العربية، التي تضم معلومات عن القوانين واللوائح القائمة لحماية المستهلك	قامت دولتان عضوان (الإمارات العربية المتحدة ومصر) بإصلاح قوانينهما المتعلقة بحماية المستهلك		
قامت دولة واحدة من الدول الأعضاء (عُمان) بتوسيع نطاق عمل الهيئة المخصصة للمنافسة				

النتيجة 2: تحديث نظم الإدارة العامة من أجل حوكمة عامة فعالة وشفافة وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية

أداء البرنامج في عام 2024 والهدف المقرّر لعام 2026

22.83 أسهم عمل البرنامج الفرعي في قيام دولة عضو واحدة (المملكة العربية السعودية) بمضاعفة ميزانية هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، وقيام دولتين عضوين (الإمارات العربية المتحدة واليمن)، على التوالي، بإنشاء هيئة المساءلة والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، ما يعني أن ما تحقق تجاوز الهدف المقرر، المتمثل في قيام دولة عضو واحدة بوضع تدابير للشفافية لمكافحة الفساد في القطاع العام. بالإضافة إلى ذلك، عُقد في بغداد حوار إقليمي ثانٍ بشأن الفساد (المنتدى العربي لمكافحة الفساد)، توصلت فيه الدول الأعضاء إلى اتفاقٍ على عقد اجتماعات سنوية بشأن هذه المسألة.

22.84 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.23) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.23
مقياس الأداء

2022 (الأداء الفعلي)	*2023 (الأداء الفعلي)*	*2024 (الأداء الفعلي)*	*2025 (الأداء المقرر)*	*2026 (الأداء المقرر)*
-	تلقت الدول الأعضاء المشورة بشأن إيجاد حلول عملية للتحديات النظمية التي تواجه نظم الإدارة العامة لديها من أجل تقديم الخدمات العامة بصور أكثر فعالية	وضعت ثلاث دول أعضاء (الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية واليمن) تدابير للشفافية من أجل مكافحة الفساد في القطاع العام	تجري دولة عضو واحدة إصلاحات لتحديث نظام الإدارة العامة لديها	تتخذ دولة عضو واحدة تدابير لتعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد
		عُقِد الحوار الإقليمي الثاني حول الفساد (المنتدى العربي لمكافحة الفساد) في بغداد		

النتيجة 3: الدول الأعضاء تنفذ سياسات إنمائية قادرة على الصمود في وجه الهشاشة والصدمات المفاجئة

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2026

22.85 في عام 2023، بلغ عدد المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية، في سبعة بلدان عربية متأثرة بالنزاع، حوالي 76.8 مليون شخص، أي ما يعادل 16.3 في المائة من سكان المنطقة. وتتطلب معالجة هذه الأزمات نُهُجاً متكاملة. أطلق البرنامج الفرعي مبادرة إقليمية لتعزيز عمليات الانتقال نحو السلام

والتنمية المستدامين، وذلك على أساس نهج يجمع بين الاعتماد على الأدلة وبناء التوافق في الآراء، بحيث يوائم بين الأولويات الوطنية في المجالين الإنساني والإنمائي، ومن حيث متطلبات بناء السلام.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

22.86 كان الدرس المستفاد من البرنامج الفرعي هو أن بناء القدرة على الصمود والتمكين من التعافي المستدام يتطلبان تزويد القطاع العام بإمكانات فعالة تساعده على تقديم الخدمات وبناء الثقة بين المواطنين. وعند تطبيق الدرس، سيعزز البرنامج الفرعي قدرة المؤسسات العامة وغيرها من أصحاب المصلحة الوطنيين المعنيين على تصميم سياسات تدعم القدرة على الصمود في وجه الأزمات والتكيف معها. وبموازاة ذلك، ستنخرط اللجنة مع الدول الأعضاء والمنسقين المقيمين للأمم المتحدة لوضع أطر تشغيلية واستراتيجيات وطنية للتنفيذ، تدمج، وبفعالية أكبر، بين الجهود الإنسانية والإنمائية وجهود بناء السلام، ما ييسر انتقالات أكثر سلاسة نحو التعافي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

22.87 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.24) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.24
مقياس الأداء

2022 (الأداء الفعلي)	*2023 (الأداء الفعلي)*	*2024 (الأداء الفعلي)*	*2025 (الأداء المقرر)*	*2026 (الأداء المقرر)*
-	-	اعتمدت تسع دول أعضاء (الأردن والجمهورية العربية السورية والسودان والصومال والعراق ولبنان وليبيا ودولة فلسطين واليمن) الإجراء التشغيلي الموحد على صعيد المنطقة لتفعيل التكامل بين النهج الإنسانية والإنمائية ونهج بناء السلام في البيئات الهشة	تعزّز الدول الأعضاء قدرتها على إدماج الاستعداد للتعافي والقدرة على الصمود في مبادرات التنمية المستدامة	تضع دولتان عضوان على الأقلّ استراتيجيات/خطط وطنية متكاملة للتعافي والتنمية والقدرة على الصمود